



هذا المشروع ممول
من الاتحاد الأوروبي



تأثير سياسات التجارة و الاستثمار على العمل المنتج واللائق

التقرير القطري للمغرب

الملخص التنفيذي

نبيل بوبراهيمي

أستاذ الاقتصاد بجامعة ابن طفيل، القنيطرة

ناصر بويحيى

منظمة العمل الدولية

ديسمبر، 2022

المخلص التنفيذي

كان تعزيز المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي أحد الأهداف الأساسية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية. ولقد عرفت هذه المبادلات تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة (باستثناء فترات الأزمات، ولا سيما فترات وباء الكوفيد 19) مصحوبا بنمو هام في تدفقاتها الواردة والصادرة، مما يشكل مصدر تمويل لها ومساهمة في نموها الاقتصادي.

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية المتوسطة الدخل يبرز تحليل العلاقات التجارية التي تربط المغرب بمختلف شركائه زيادة في المبادلات التي لم يتوقف منذ التسعينيات، مما يمثل نقلة إلى اقتصاد أكثر انفتاحا على بيئته العالمية. وهذا يعكس تنشيط التدابير لصالح تحرير معظم السلع المتبادلة. وقد أسفر ذلك عن مساهمة بنسبة 40 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الصادرات مقابل 26 في المائة في عام 2000. ونلاحظ توجهها مماثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يتوقف عن النمو في السنوات الأخيرة، مما يعكس رغبة المغرب في الاستفادة من التمويل الخارجي لتطوير قطاعات النشاط المحلي وخلق المزيد من فرص العمل اللائق والمنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان وزيادة إنتاجية العمل وكذلك رأس المال.

وتؤكد هذه الدراسة على العلاقات المحتملة بين السياسات التجارية والاستثمارية بالمغرب من جهة، وتحسين المؤشرات المتعلقة بالعمل اللائق والمنتج في البلاد من جهة أخرى.

وبالاعتماد على الأبحاث والدراسات التجريبية الحالية، المدعومة بتحليل معمقة أجريت في السياق المغربي، تجيب الدراسة على السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تؤثر سياسات التجارة والاستثمار العامة على عرض العمل اللائق والمنتج الموجه للمواطنين المغاربة؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال المحوري تحليلا مرحليا، يتعلق بتطور أنماط التجارة والاستثمار في المغرب مع شركائه ولا سيما الاتحاد الأوروبي. وسيسمح تحليل هذا التطور في مرحلة ثانية بتقييم التأثير على هيكل سوق الشغل.

وتحاول الدراسة أيضا من خلال القيام بذلك تحديد تأثير جائحة كوفيد 19 على ديناميكيات سوق العمل وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا. ولقد أجريت الدراسة على مرحلتين. تتكون المرحلة الأولى من بحث وثائقي معمق بهدف تحديد الأعمال النظرية والتجريبية التي سعت إلى إثبات تأثير سياسات الانفتاح التجاري والاستثمار على العمل اللائق والمنتج مع مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي (تشغيل النساء والشباب)، و وزن القطاع غير الرسمي والكفاءات المطلوبة في مختلف قطاعات النشاط. كما أدى استعراض المراجع إلى تطوير نموذج شامل. وتمثلت المرحلة الثانية كذلك فرصة لاختبار النموذج القائم في السياق المغربي.

وتهدف النتائج والمقترحات الأساسية في الدراسة إلى إعادة توجيه السياسات التجارية والاستثمار وتحسين مساهمتها في خلق فرص عمل منتج ولائق في المغرب. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الأدبيات الموجودة لا تبرز بشكل واضح وإجماعي العلاقة بين سياسات التجارة والاستثمار وتحسين العمل اللائق والمنتج. وتحققا لهذا الهدف، تؤكد هذه الدراسات على الدور الرئيسي لبعض المتغيرات الوسيطة التي يفترض أن تعكس خيارات الانفتاح، مثل: إطار مؤسسي وتنظيمي فعال، الحكم الرشيد ورأس مال بشري مؤهل.

وللعمل اللائق مفهوم متعدد الأبعاد. يقوم هذا المفهوم على أربع ركائز وهي: التشغيل والحماية الاجتماعية وحقوق العمال والحوار الاجتماعي الثلاثي. إلا أن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار الذي ينتج عنه فقط زيادة في التشغيل كما وليس كيف (العمل اللائق والمنتج) لا يمكن أن يكون مستداما وأن يضمن رفاهية السكان خاصة خلال الأزمات (حالة الكوفيد 19) التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة مثل فقدان الوظيفة واختفاء الشركات الصغيرة جدا والمتوسطة.

ضرورة إدراج عمل النساء في سلسلات القيمة العالمية. رغم وجود قدر كبير من خلق الوظائف في البلاد عبر روابط سلسلات القيمة (صناعة السيارات والملاحة الجوية والأغذية الزراعية وما إلى ذلك) يظل وزن المرأة في ديناميكية خلق الوظائف أقل من وزن الرجل إذ أن الرجل غالبا ما يشتغل بوظائف دائمة وذات أجر أعلى، في حين أن النساء هن الأكثر عرضة لظروف العمل الهشة (من حيث الدخل والاحتفاظ بالوظيفة)، وهذا يفسره المنوال الاقتصادي الذي يعتمد على قوة العمل في تنفيذ المهام بدلا من الابتكار.

استمرار القيود المرتبطة بالصادرات والاستثمار لصالح التشغيل على الرغم من الفرص المتاحة. إن أهم الفرص التي تقدمها قطاعات التصدير والاستثمار الذي توليها السلطات العامة اهتماما خاصا، وتحشد حولها تدابير دعم وحوافز كبيرة وتضع لها الأطر المؤسسية والتنظيمية الأكثر ملائمة هي: المواقع الجغرافية، وتنوع الشركاء، وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، هناك استمرار للقيود المتعلقة بالتصدير والاستثمار والتي يجب معالجتها لضمان المزيد من العمل اللائق والمنتج للاقتصاد. وهي صعوبات مرتبطة بالانتقال إلى السوق الرافقة مع تطور وتنوع المنتجات المصدرة، ونقص العمالة الماهرة في القطاعات الجديدة ذات قيمة مضافة عالية، واستمرار الإجراءات الجمركية وغير الجمركية مع الصعوبات في الحصول على التمويل، لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الصغيرة جدا، الخ.

تعدد الجهات الفاعلة المؤسسية وضرورة تنسيق أساليب تدخلها. يكشف تحليل الإطار المؤسسي الذي يحكم سياسة التجارة والاستثمار في المغرب عن تعدد أصحاب المصلحة والفاعلين الأمر الذي يتطلب تجانس أساليب تدخلهم، لاسيما على مستوى صياغة أدوات هذه الاستراتيجية التي يجب أن تكون شاملة (التجارة والاستثمار لصالح العمل اللائق والمنتج) فيما يتعلق بالقطاعات التي تستهدفها السياسات المذكورة. وعلى صعيد السياسة التنظيمية وتوجهها نحو الانفتاح والتحرر فإن تطورها على مدى العقدين الماضيين يظهر أن التكيف التدريجي مع التغييرات الاقتصادية والوطنية والدولية التي حصلت لا يزال غير كافي على الرغم من امتثال الدولة لالتزاماتها على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وبالتالي، فإن الإطار التنظيمي لم يتطور بما فيه الكفاية في ظل الوتيرة السريعة للانفتاح والتحرير (لم يتم تبني أوامر إنفاذ القانون 91-14 المتعلق بالتجارة الخارجية بعد).

ضرورة وجود استراتيجية استباقية لتحسين قدرة السياسات التجارية والاستثمار على خلق وظائف لائقة ومنتجة. على السياسات التجارية والاستثمار وكذلك الاستراتيجيات القطاعية (خطة التسريع الصناعي، وخطة المغرب الأخضر، وما إلى ذلك) أن تضمن كل من تطور وتنوع النسيج الإنتاجي الصناعي وكذلك أولوية خلق فرص عمل لائقة ومنتجة (كيف وليس فقط كمًا) وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لمجم الأنشطة غير الرسمية في النسيج الوطني، وهو موضوع يمثل مصدر قلق كبير للسلطات العامة بالنظر إلى حجم هذا القطاع (30% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن التسريع في تحقيق بعض عوامل النجاح الرئيسية سوف يدعم بالتأكيد مستقبل العمل اللائق والمنتج، خاصة في عصر الرقمنة والتجارة الإلكترونية. كما أن تطور العمل عن بعد في عدة قطاعات من الاقتصاد وضرورة دعوة الكفاءات في هذه المجالات أصبح حتميا، خاصة بعد جائحة كوفيد 19.

و في ما يخص موضوع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات السلع التجارية ذات القيمة المضافة والتي لها تأثير قوي على خلق فرص العمل (الصناعات التحويلية على وجه الخصوص)، يجب التركيز على منح المزيد من المكافآت للمستثمرين في هذا المجال وتفضيلهم على الذين يتجهون نحو القطاعات غير التجارية وذات القيمة المضافة المنخفضة.

وأخيرا يجب تجسيد مراقبة تطورات السوق من خلال التدفقات التجارية والاستثمارية وتأثيرها على رأس المال البشري (من حيث الكمية والنوعية والنوع الاجتماعي) عبر إنشاء هيكل مراقبة يقدم تقاريره إلى هيئة اتخاذ القرار العليا في الدولة من أجل الاستفادة من العوامل الخارجية الإيجابية للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا التي اتاحها تحرير التجارة وإنشاء شركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.